

Distr.
GENERAL

S/1996/45
22 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٠٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهو يشمل التطورات الحاصلة منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/595).

الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الأشهر الستة الأخيرة، استمرت، في جنوب لبنان، عمليات القتال بين قوات الدفاع الاسرائيلية وأعاونها اللبنانيين المحليين: قوات الأمر الواقع، من جهة، والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي، من جهة أخرى. وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الاضطلاع بجهودها الرامية إلى الحد من النزاع وحماية السكان من عمليات القتال. وقد بذلت هذه القوة قصارها، من خلال شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة، ومن خلال برنامج نشيط لتسيير الدوريات، للحؤول دون استخدام المنطقة للأشطة القتالية. ثم إنها انتشرت، حسب الاقتضاء، بحيث تؤمن قدرًا ما من الحماية للقري وللزارعين الذين يعملون في الحقول.

الأعمال القتالية

٣ - عاينت القوة وقوع ١١٨ عملية نفذتها العناصر المسلحة ضد قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع (١٢ في أواخر تموز/يوليه، و ١٨ في آب/أغسطس، و ١٤ في أيلول/سبتمبر، و ١٨ في تشرين الأول/أكتوبر، و ٢٧ في تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٨ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١١ في النصف الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، في مقابل ١٢٩ عملية خلال الفترة السابقة. وكثيراً ما أفيد بوقوع هجمات على مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع إلى الشمال من نهر الليطاني، بحيث وصل مجموع العمليات إلى أكثر من ٣٥٠. وقد شنت معظم الهجمات مجموعة تعرف باسم المقاومة الإسلامية، تشكل الجناح العسكري لمنظمة حزب الله الإسلامية الشيعية. وزادت حركة أمل الشيعية حملاتها على قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وشنت الفصائل الفلسطينية عدداً طفيفاً من الهجمات، واستخدمت العناصر المسلحة، في عملياتها، الأسلحة الخفيفة، والقنابل المزروعة إلى جانب الطرقي، والصواريخ، ومدافع الهاون، والقنابل اليدوية المدفوعة بالصواريخ، والقذائف المضادة للدبابات. وأطلقت العناصر المسلحة زهاء ١٠٠٠ طلقة من مدافع الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات.

٤ - وواصلت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع، من جهتها، هجماتها وقصفها الانتقامي ضد العناصر المسلحة، مستخدمة المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون والدبابات والطيران. وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من طلقات المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون والدبابات، أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع، في مقابل ١٦ ٥٠٠ طلقة خلال الفترة السابقة. وزادت قوات الدفاع الاسرائيلية دورياتها، شاملة بها دوريات بعيدة المدى تنصب الكماثن وتتجاوز المنطقة الواقعة تحت سيطرة اسرائيل. وتزايد استخدام الطائرات المروحية الهجومية، لغرضي الاستطلاع والقتال على السواء. وبين مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ومطلع كانون الأول/ديسمبر، أطلقت بطاريتان اسراييليتان من مدفعية الـ ١٧٥ مليمتر، مركزتان قرب مرجعيون، ما يفوق الـ ٥ ٠٠٠ من طلقات القذائف الشديدة الانجبار على أهداف تقع إلى شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويبدو أن هذا القصف المستمر، الذي لا يزال هدفه غامضا، لم يوقع خسائر أو أضرارا فادحة؛ لكنه أبقى التوتر عاليا. وقد أثارت القوة مسألة هذا القصف مع السلطات الاسرائيلية، متوخية إيقافه.

٥ - وكما في السابق، سيّرت زوارق البحرية الاسرائيلية دوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في منطقة الجنوب، وفرضت القيود على الصيادين المحليين. وشمل ذلك، في بعض الأحيان، إطلاق النار على قوارب الصيد أو بقربها، والاعتقال المؤقت لبعض الصيادين اللبنانيين. وقد تدخلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لدى السلطات الاسرائيلية مرارا من أجل إطلاق سراح المعتقلين.

٦ - وخلال الفترة المضاد عنها، انخفض استهداف المدنيين. وأكدت القوة وقوع قتل مدني واحد بنيران قوات الدفاع الاسرائيلية (انظر الفقرة الفرعية (ب)) وأطلقت العناصر المسلحة النار مرتين إلى داخل اسرائيل، مستجابة ردا انتقاميا إسرائيليا.

(أ) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اطلق، باتجاه اسرائيل، نحو ١٥ صاروخا. وخلافا لما حصل في مناسبات أخرى، لم يكن هناك سبب محدد لهذه العملية. وبعد ذلك بساعات قليلة، قُتل أحد رسمي المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان عندما انفجرت سيارته المفخخة. وإثر ذلك، أطلقت المقاومة الاسرائيلية زهاء ٢٠ صاروخ باتجاه قرية شيموين وعلى بعض المناطق الواقعة إلى الشمال من نهاريا. وأصيب بضعة مدنيين اسراييليين بجروح طفيفة نجمت، خصوصا، عن الصدمة. وعلى سبيل الانتقام، أطلقت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع أكثر من ٦٠٠ طلقة مدفعية ودبابة وهاون، محدثة أضرارا مادية طفيفة. كما قامت النفاثات والمروحيات الاسرائيلية بعدة هجمات في منطقة عمليات القوة وإلى الشمال منها. وفي وقت لاحق من النهار، أصدر حزب الله بيانات أورد فيه عددا من الشكاوى تضمن القصف المتواصل، والهجمات من الجو، والحصار المفروض على الصيادين اللبنانيين، وتدمير المنازل في بيت ياحون (انظر أدناه)، باعتبارها سببا لطلقات الصواريخ الأصلية.

(ب) في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت المقاومة الإسلامية نيرانا من مدافع الهاون على موقع لقوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع في القنطرة. وردت قوات الدفاع الاسرائيلي على ذلك بنيران

من الدبابات والمدافع، مستخدمة قذائف مضادة للأفراد من طراز "فليشيت". وقد قتل مدني واحد وجرح أربعة آخرون وتضررت بعض المنازل في قرية قبريخا. وبعد ذلك بعدة ساعات، أطلقت مجموعتان من الصواريخ باتجاه إسرائيل، فأصابت أماكن تقع حول قرية شيموين وسببت أضرارا مادية.

إطلاق النار على قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - أطلقت العناصر المسلحة النار ٤٥ مرة على مواقع وموظفي القوة، وعلى مقربة منهم، وخصوصا أثناء تبادل إطلاق النيران مع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وقد أفيد الجيش اللبناني بعملية إطلاق النار هذه، وقدم، حيثما أمكن، اعتراض بشأنها الى قيادة المجموعات المتورطة فيها.

٨ - وأطلقت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع النار ١٣٩ مرة على موظفي ومواقع القوة أو على مقربة منهم. وقد نشأت هذه الحالات، إجمالا، أثناء تبادل إطلاق النار مع العناصر المسلحة. وفي حادثة من هذا النوع وقعت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت ثلاث طلقات من المدفعية الاسرائيلية في مقر الكتيبة الايرلندية أو بقربه. وفي بعض الحالات، أصيبت مواقع القوة بنيران من أسلحة خفيفة أو من أسلحة رشاشة دون أي سبب ظاهر. وقد قدمت اعتراضات على إطلاق النيران هذه الى السلطات الاسرائيلية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وقع حادث خطير جدا عندما تعرضت دورية مشاة من الكتيبة النرويجية، قرب قرية بلاط، لنيران من دبابات إسرائيلية استخدمت قذائف مضادة للأفراد من طراز "فليشيت". ولحسن الحظ، لم تتسبب هذه النيران إلا بجروح طفيفة أصيب بها ثلاثة من الجنود. وقد اعتذرت السلطات الاسرائيلية عن هذا الحادث الذي وقع بالرغم من معرفة قوات الدفاع الاسرائيلية أن موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كانوا في معرض الانتقال الى المنطقة المستهدفة. وتبيّن من التحقيق الذي أجرته قوات الدفاع الاسرائيلية، والذي أبلغت نتائجه الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن إطلاق النيران نجم عن أخطاء ارتكبها الأفراد الاسرائيليون. وطلبت الأمم المتحدة، وفي ذهنها حادث مماثل وقع في المنطقة نفسها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقتلت فيه نيران الاسرائيليين جنديا نرويجيا وأصابت جنديا آخر بجروح خطيرة، أن تتخذ السلطات الاسرائيلية تدابير فعالة، ضمنها تدابير تأديبية، متناسبة مع خطورة الحادث.

المنطقة الواقعة تحت سيطرة اسرائيل

٩ - تحتفظ اسرائيل، ضمن المنطقة التي تسيطر عليها، بإدارة مدنية وبجهاز أمني. وقد كان التنقل بين هذه المنطقة وسائر أنحاء لبنان مراقباً بحزم؛ فالمعابر كانت تقفل في كثير من الأحيان، وقد أقيمت في إحدى الحالات طوال شهرين، وتسبب صعوبات للسكان. وظلت المنطقة المذكورة معتمدة اقتصاديا على اسرائيل، وكان لعدد من مواطنيها، يقدر بثلاثة آلاف، أعمال يزاولونها في اسرائيل؛ وكان الحصول على هذه الأعمال خاضعا لمراقبة من قوات الأمر الواقع وأجهزة الأمن. ومجددا وردت تقارير تفيد بحصول تطوع إجباري في قوات الأمر الواقع. وخلال الفترة المفاد عنها، عزز العمل الذي تنظمه السلطات اللبنانية لصون الهياكل الأساسية في المنطقة الواقعة تحت سيطرة اسرائيل، وخصوصا العمل الذي يستهدف تحسين الطرق.

١٠ - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، دمرت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع نحواً من ٢٠ منزلاً يخص مدنيين في قرية بيت ياحون الواقعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة اسرائيل، حيث تتداخل هذه المنطقة مع قطاع الكتيبة الايرلندية. وقد أجبر شاغلو المنازل المدمرة، وهم، إجمالاً، مسنون تركوا هناك لرعاية الأملاك، على إخلاء منازلهم خلال مهلة قصيرة، وفي بعض الأحيان دمرت المنازل وفيها الأمتعة الشخصية. وقد بحث الأشخاص الذين شردوا بهذه الطريقة عن المأوى في مباني مهجورة تقع في أجزاء أخرى من القرية، وهم يسكنونها الآن في ظروف بالغة الصعوبة، متشاطرين مأويهم، أحياناً، مع المواشي. وقد قدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى السلطات الاسرائيلية اعتراضاً بشأن هذه المسألة.

١١ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أجبرت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع عائلات جديدة تعيش في رشاف، قرب الزاوية الجنوبية الغربية لقطاع الكتيبة الايرلندية، على قضاء ليلاتها في منازل مهجورة تقع على مقربة من موقع هذه القوات في ناحية أخرى من القرية، وكان واضحاً أن الغرض من ذلك هو حماية الموقع من الهجمات. وبعد التشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، أثارت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذه المسألة مع السلطات الاسرائيلية مبتغية منها أن تضع حداً لهذه الممارسة المخالفة للقانون الإنساني الدولي.

المساعدة الإنسانية

١٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة في لبنان تقديم المساعدة الإنسانية على شكل تأمين الرعاية الطبية، والإمدادات الأساسية، والأعمال والإصلاحات الهندسية اللازمة للمباني التي دمرت نتيجة للأعمال القتالية. كما ساعد أفراد القوة المزارعين لتمكينهم من العمل في الحقول الواقعة ضمن مدى مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع، كما قدموا المساعدة اللازمة لإطفاء الحرائق الناجمة عن النيران التي أطلقتها تلك القوات. وواصلت المراكز والأفرقة النقالة الطبية التابعة لكتيبة القوة تأمين الرعاية للمدنيين بمعدل ٥٠٠ مريض في الشهر. ونفذت مشاريع إنسانية محددة استخدمت فيها الموارد التي تتيحها الحكومات المساهمة بقوات. وساعدت القوة على توزيع المعدات التعليمية التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، كما أعانت برنامج الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الطارئ لتعمير جنوب لبنان. وتعاونت القوة عن كثب، بشأن هذه المسائل، مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في لبنان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

١٣ - وكما في الماضي، فجرت القوة الألغام، والقنابل المزروعة إلى جانب الطرق، وبقايا القنابل غير المنفجرة، والمتخلفة من الحرب، وفككت المعدات المتنوعة الأنماط الموجودة في منطقة الانتشار. وقد أُجري، في المجموع، زهاء ١٠٠ من هذه التفجيرات المراقبة.

المسائل التنظيمية

١٤ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كان قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٦٤٩ ٤ جنديا، من إيرلندا (٦٣١) وإيطاليا (٤٤) وبولندا (٥٣٦) وغانا (٦٧٢) وفرنسا (٢٤٩) وفنلندا (٥٠٩) وفيجي (٥٩١) والنرويج (٧٤٨) ونيبال (٦٦٩). وكان يعمل لدى القوة بالإضافة الى ذلك، ٥٦١ موظفا مدنيا، منهم ١٣٤ معينون دوليا و ٤٢٧ معينون محليا. وتبين الخريطة المرفقة انتشار القوة. وظل الجنرال ستانسلاف فوجنيك، من بولندا، قائدا للقوة.

١٥ - وكان يساعد القوة في أداؤها لمهامها ٥٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق المراقبة في لبنان، ويخضعون للإشراف التنفيذي للقوة. وهم يرابطون في خمس مراكز مراقبة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين اسرائيل ولبنان، ويعملون، فضلا عن ذلك، في خمس أفرقة متنقلة في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية.

١٦ - وقطعت عملية تحديث القوة التي وافق عليها مجلس الأمن في القرار ١٠٠٦ (١٩٩٥) شوطا بعيدا، ومن المتوقع أن تنتهي بحلول أيار/مايو ١٩٩٦. ولا يزال المبدأ المسترشد به في هذا الجهد هو الحفاظ على الفعالية التنفيذية للقوة وتحقيق الوفورات بترشيد خدمات الإدارة والدعم. وستواصل القوة جهودها لتحقيق المزيد من الوفورات في هذه المجالات.

١٧ - وسيكتمل انسحاب سرية الصيانة النرويجية بحلول أيار/مايو ١٩٩٦، ولقد قبلت، مع التقدير، العرض الذي تقدمت به بولندا لتوفير سرية محلها.

١٨ - ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جندي بولندي نتيجة أسباب طبيعية وعن إصابة ثلاثة جنود نرويجيين من جراء إطلاق النار. ومنذ إنشاء القوة، توفي ٢٠٥ من أفرادها: ٧٦ نتيجة لإطلاق نيران أو لانفجار قنابل، و ٨٤ في حوادث، و ٤٥ نتيجة أسباب أخرى. وأصيب، في المجموع، ٣١٧ فردا بجراح نتيجة لإطلاق نيران أو لانفجار ألغام أو قنابل.

١٩ - وقد ذكرت في تقاريري السابقة أن السلطات اللبنانية بدأت تدفع الإيجار لأصحاب الأراضي والممتلكات التي تستخدمها القوة. ولكن هؤلاء الملاك لم يحصلوا جميعهم على مدفوعات، ولا يزال الخلاف مستمرا حول قائمة الملاك التي أعدتها السلطات اللبنانية، ويؤمل أن تحل هذه المشكلة قريبا.

٢٠ - وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل التي ينصب عليها اهتمام مشترك. وقدمت هذه السلطات مساعدة قيمة فيما يتعلق بتناوب الجنود وأنشطة السوقيات في بيروت. وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل المجابهاة مع العناصر المسلحة. ووفر أيضا أماكن لإيواء أفراد بعض الوحدات التابعة للقوة أثناء تمضيهم فترة الاجازة في لبنان. وواصلت القوة تعاونها مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية

في الأمور المتصلة بالحفاظ على القانون والنظام. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبرم لبنان والأمم المتحدة اتفاقاً بشأن المركز القانوني لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

الجوانب المالية

٢١ - أذنت الجمعية العامة للأمم العام، بقرارها ٨٩/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالدخول في التزامات من أجل القوة بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٧٧٤ ١٠ دولار في الشهر ولمدة تصل الى ستة أشهر اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، وذلك رهناً باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية القوة الى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويستند هذا الإذن الى تنفيذ عملية التحديث على مراحل (انظر الفقرة ١٦، أعلاه) ومواصلة اضطلاع القوة بمسؤولياتها القائمة. وسيطلب من الجمعية العامة، في دورتها الخمسين المستأنفة، توفير الاعتمادات المالية اللازمة للفترة التي تلي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إذا قرر مجلس الأمن تمديد فترة ولاية القوة الى ما بعد ذلك التاريخ.

٢٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٢٠٣,٥ ملايين دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧ بليون دولار.

ملاحظات

٢٣ - لم يطرأ على الحالة في جنوب لبنان تغيير يذكر، بل ظلت متمسكة بالتوتر والتقلب. ولا تزال اسرائيل تحتل أجزاء من جنوب لبنان، حيث يستمر تعرض القوات الاسرائيلية والقوات المحلية المتعاونة معها لهجمات الجماعات التي أعلنت مقاومتها للاحتلال. وظلت الولاية التي أسندت الى القوة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأعيد تأكيدها بقرارات لاحقة غير منجزة.

٢٤ - ويرد شرح موقف لبنان في رسالة وجهها اليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/34). وقد أبلغ اليّ الممثل الدائم، في نفس الرسالة، أن حكومته قررت أن تطلب الى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٥ - ولخصت اسرائيل موقفها إزاء الحالة في جنوب لبنان في رسالة وجهها إليّ الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/915)، ثم أكد هذا الموقف في رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/58).

٢٦ - ولقد أبديت، في تقارير سابقة، قلقي من استهداف المدنيين ومما يترتب عليه من خسائر في الأرواح. وخلال الأشهر الستة الماضية، ازدادت هذه الحوادث. وإنني أحث الأطراف على مواصلة ضبط النفس

بقصد إنهاء هذه الممارسة تماما. ولا يغيب عن بالي احتمال التصعيد الذي لا يزال قويا في وضع تتأثر ضمنه أفعال الأطراف، على أرض الواقع، بالديناميات المحلية وبالاقتبارات الاستراتيجية أيضا.

٢٧ - وعلى الرغم من عدم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ ولاية القوة، فلا تزال مساهمة القوة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، والحماية التي تستطيع توفيرها للسكان، أمرين هاميين، وانني، بالتالي، أوصي مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢٨ - وأود الإشارة، في هذا الصدد، الى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، شأنها شأن عمليات حفظ السلام الأخرى، ليست هدفا بحد ذاتها، بل ينبغي النظر إليها في سياق الهدف الأوسع تحقيق سلام دائم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، يجري التفاوض مجددا بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذه المفاوضات تستحق كل تشجيع ودعم، ويؤمل أن تؤدي سريعا الى نتائج ملموسة. ويؤمل كذلك أن يحرز، عما قريب، تقدم في التوصل الى حل للوضع على الساحة الاسرائيلية - اللبنانية أيضا.

٢٩ - ولا بد لي من توجيه الانتباه، مرة أخرى، الى النقص الكبير في تمويل القوة. فالأنصبة المقررة غير المسددة تناهز حاليا ٢٠٣,٥ ملايين دولار. وهذا المبلغ يمثل الأموال الواجبة السداد للدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة. ويني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع، على الفور، كامل أنصبتها المقررة، وأن تسدد كل ما عليها من متأخرات. وأود أيضا الإعراب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة، ولا سيما حكومات البلدان النامية، على تفهمها وصبرها في هذه الظروف الصعبة.

٣٠ - لقد أشرت في تقريرتي السابق الى ما حدث لإثنين من الفلسطينيين طردتهما السلطات الاسرائيلية الى لبنان في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعد الإفراج عنهما من السجن. وقد رفضت السلطات اللبنانية السماح لهما بالدخول، فلجأ الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يطلبان مساعدتها. ومنذ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والرجلان مقيمان في مقر القوة. وحتى الآن باءت بالفشل كل الجهود التي بذلت لترتيب انتقالهما الى بلد أو إقليم مستعد لقبولهما. ويني أطلب من الأطراف المعنية أن تجد حلا لهذه المشكلة الإنسانية.

٣١ - وختاما، أود الإشادة بالجنرال ستانيسلاف فوجنيك، قائدة القوة، وبجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان. إن انضباطهم وسلوكهم هما من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.
